

معهد مجموعة صندوق الإيداع والتدبير وقطب الاستراتيجية والتنمية للمجموعة ينظمان ندوة عن بعد حول مسألة التنمية المستدامة تدت عنوان :

« التنمية المستدامة : كيف نجعلها واقعاً معيشياً؟ »

أصبحت مسألة التنمية المستدامة اليوم تعني المجتمع بكل مكوناته وفعالياته (الدولة، الحكومة، المنظمات غير الحكومية، المقاولات، الإدارات والمجتمع المدني). على هذا الأساس، وضع المغرب كسب رهانات التنمية المستدامة في صلب أولوياته الوطنية. وانخرطت المملكة بقوة في المجهودات الدولية المبذولة من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وذلك من خلال مصادقتها على أغلب الاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا المجال. وبهذا الصدد، مكن اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في سنة 2017، والهادفة إلى تسريع انتقال المغرب نحو الاقتصاد الأخضر والمدمج في أفق 2030، من إدراج مفهوم الاستدامة في كل السياسات القطاعية المعتمدة من قبل المملكة، مع التركيز على تعزيز إطار حكامة التنمية المستدامة.

لمقاربة هذه المسألة، نظم كل من معهد مجموعة صندوق الإيداع والتدبير وقطب الاستراتيجية والتنمية للمجموعة، يوم 13 شتنبر 2022، ندوة عن بعد تمحورت حول موضوع « التنمية المستدامة : كيف نجعلها واقعاً معيشياً؟ ».

وعرفت هذه الندوة مشاركة نخبة من الخبراء البارزين :

- عدنان شكري، مدير الاستراتيجية والبرامج، صندوق الإيداع والتدبير.
- منال العبوبي، أستاذة بجامعة محمد الخامس بالرباط، باحثة مشاركة في إيكونوميا ومركز أبحاث المدرسة العليا للتدبير وEgiD.
- ماثيلد ديفور، رئيسة الأبحاث حول الاستدامة لدى ميروفا.
- داميان نافيزيت، مدير المشاريع الاستراتيجية، صندوق الإيداع، فرنسا.

وأتحت هذه الندوة الفرصة لإعادة زيارة مفهوم التنمية المستدامة كما حده تقرير بروتلاند سنة 1987، الذي عرّف مفهوم التنمية المستدامة بكونها : « التنمية التي تستجيب لاحتياجات الراهنة بدون الإخلال بقدرات الأجيال المقبلة على الاستجابة لاحتياجاتها الخاصة ».«

حاول المشاركون، في إطار هذه الندوة، الإجابة على مختلف الأسئلة، وعلى الخصوص المتعلقة منها بكيفية جعل التنمية المستدامة واقعاً معيشياً، وتفادي الوقوع في ما يسمى بـ"التلميع البيئي" (greenwashing) والانخراط بشكل أكبر لفائدة استدامة كوكب الأرض.

كما بحثوا الروافع الضرورية التي تمكن من ضمان اصطفاف الفاعلين الاقتصاديين حول مبادئ الاستدامة. وشكلت الندوة أيضاً مناسبة لاستعراض مختلف المقاربات المعتمدة في مجال البيئة من طرف المقاولات. وأجمع المتدخلون على اعتبار المقاولات كمساهمين مهمين في تحقيق رهانات التنمية المستدامة من خلال السياسات التي تعتمدها في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات واستراتيجياتها التسويقية.

وتتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن المقاولات بدأت تُدمج شيئاً فشيئاً، وبشكل إرادي، مختلف الانشغالات الاجتماعية والبيئية في إطار أنشطتها التجارية. كما أكد المتدخلون، دون تمييز، بأن مقاولات اليوم مطلوب منها، بالإضافة إلى تحقيق الجدوى الاقتصادية، أن تسهر على أن يكون لها وقع إيجابي على المجتمع وأن تحترم البيئة بشكل أكبر. ومكّنت المدخلات، الغنية بالدروس والمعلومات، من إبراز العديد من الملاحظات التي حظيت بإجماع الضيوف :

التنمية المستدامة هي ثمرة اقتران ثلاثة عناصر أساسية : "الإنسان، الربح، الكوكب". ويعني عنصر "الكوكب" أن تُدمج المقاولات على وجه الاستعجال تغيير المناخ في مجموعة أنشطتها، فيما يتعلق عنصر "الإنسان" بضرورة الاهتمام بإحداث وقع إيجابي على جميع الأطراف المعنية بالمقاومة (المستخدمون، المجتمعات المحلية...). أما عنصر "الربح" فيعيد إلى ضرورة اعتبار أن التنمية المستدامة تشكل نشطاً مدرّاً للربح بالنسبة للمقاولة.

يتعلق الأمر بمفهوم جد بسيط في صياغته، غير أنه شديد التعقيد عند تطبيقه. ومن بين أوجه هذه التعقيدات أن تعتبر منظمة معينة بأن التنمية المستدامة لا تهم سوى جزء من نشاطها في حين أن الأمر يتعلق بمبدأ أفقى ينطبق على كل مهنة، إضافة إلى لزوم اعتبار أن التنمية المستدامة تشكل محركاً حقيقياً لل الاقتصاد وميزة تنافسية وعنصراً كفياً لأن يضمن استمرار واستدامة المقاولة.

تكمّن إحدى سبل التنمية وتحسين المستقبل في تكوين مواطني الغد على رهانات التنمية المستدامة منذ الطفولة الأولى. ومن شأن هذا أن يعطي جيلاً من المواطنين (مستثمرين، مسّيرين، مربين...) متشبعين بقناعات حماية الكوكب والتتوفر على نماذج اقتصادية مستدامة ومسؤولة.

يكمn السبيل الآخر للتحسين في الطابع الأفقي للممارسة والذي يشجع المقاولة على المرور من منطق "تدبير المسؤولية الاجتماعية للمقاولة" إلى منطق "التدبير من خلال المسؤولية الاجتماعية للمقاولة"، ويعني ذلك العمل على إدراج مبادئ التنمية المستدامة في جميع المستويات الوظيفية للتنظيم (الموارد البشرية، التسويق...) وليس فقط على مستوى الخلية المكلفة بالتنمية المستدامة.

يرتكز اعتماد وتنفيذ سياسة التنمية المستدامة في المقاولة على مجموعة من العوامل الأساسية، منها على الخصوص (أ) وجود قيادة قوية (ب) توفر استراتيجية وأهداف واضحة، (ج) آلية تنظيمية ملائمة، (د) تكوين جميع المستخدمين (هـ) الشفافية والتواصل.

يتطلب جعل التنمية المستدامة واقعاً معيشياً أن يتشارك جميع الفاعلين الترابيين (الاقتصاديين، العموميين، الجماعيين...) أجندهم للتنمية المستدامة بغية تحقيق هذا الهدف من أجل إحداث وقع إيجابي على المناخ وعلى المجتمع... فهؤلاء الفاعلون إذن مدعوون لتجاوز المنطق الفردي من أجل العمل الجماعي في إطار منطق ترابي، وبشكل أوسع، من منطلق وطني.

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة صندوق الإيداع والتدبير منخرطة بقوة في ديناميكية التنمية المستدامة التي جعلت منها إحدى الدعامات الأساسية لاستراتيجيتها. وهي بذلك مصطفة على مختلف مبادئ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بالإضافة إلى الأهداف الائتـنى عشرة للتنمية المستدامة. ويتجسد هذا الالتزام اليوم في إطار ميثاق التنمية المستدامة الموحد الذي اعتمدته المجموعة والذي يغطي كافة أنشطتها ومهنها. ويتم تنزيل هذا الميثاق من طرف المجموعة بطريقة ديناميكية وتدريجية.